S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/490
10 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم موجز بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بشأن غارة جوية ثانية شنتها سلطات أسمرة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على أهداف مدنية بما فيها مدارس، في مدينة ماكيلي عاصمة ولاية تيغراي الإقليمية في إثيوبيا. وأتشرف أيضا بأن أرفق بهذه الرسالة بيان صحفي من السيد سيوم ميسفين وزير خارجية إثيوبيا ورئيس وفد إثيوبيا إلى الدورة الثامنة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

100698 100698 98-16351

المرفق الأول

بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية إثيوبيا
في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨

في حوالي الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، شنّت السلطات الإريترية غارة جوية ثانية على مدينة ماكيلي الإثيوبية، وضربت مناطق مدنية مرتين بما فيها المدارس الابتدائية. وبلغت خسائر هذا العمل الوحشي ٤٤ قتيلا و ١٣٥ جريحا، من بينهم أطفال. وتهدف هذه الغارة الجوية المتعمدة بوضوح إلى إشاعة الرعب فيما بين السكان المدنيين نظرا لإلقاء القنابل مرتين، الأولى على مدرسة والثانية على حشد جماهيري يساعد الضحايا.

وتسببت السلطات الإريترية في إثارة هذه الأعمال القتالية عندما احتلت أراضي إثيوبية ورفضت توصية مقترحة من الوسيطين اللذين حاولا نزع فتيل التوترات التي أثارها العدوان الإريتري. ويدعو أحد العناصر الرئيسية لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا، الذي أيده اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو، إلى انسحاب القوات الإريترية الغازية من الأراضي الإثيوبية، وتجريد كامل الحدود المشتركة بين البلدين من السلاح وإجراء مفاوضات سلمية بشأن المطالب الإقليمية موضع النزاع. وقد قبلت إثيوبيا التوصية بالكامل في حين أن السلطات الإريترية تتحدث عن التجريد من السلاح بأسلوب غامض واختارت العدوان الذي جر إثيوبيا إلى حالة من الأعمال القتالية التي من المؤكد أن تشكل الآثار المترتبة عليها كارثة بالنسبة لهم.

وعندما بدأت السلطات في أسمرة هذا العمل غير المتحضر، أمرت إثيوبيا السفارة الإريترية في أديس أبابا بقصر عدد موظفيها الدبلوماسيين على ثلاثة والتأكد من مغادرة بقية الدبلوماسيين إثيوبيا في موعد غايته ظهر يوم الأحد ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وصدر الأمر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ومُنح الإريتريون مهلة ٤٨ ساعة للامتثال له.

المرفق الثاني

بيان صحفي صادر عن وزير خارجية إثيوبيا ورئيس الوفد الإثيوبي لدى الدورة الثامنة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨

تنظر إثيوبيا بفخر وإعجاب إلى دور منظمة الوحدة الأفريقية وآليتها لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها وسعيها إلى تحرير أفريقيا من كارثة المنازعات وجهدها الذي لا يعرف الكلل لتحقيق السلام والاستقرار في القارة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي ومجلس الوزراء عقدا دورتين استثنائيتين في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على التتالي لمناقشة الصراع الذي نشب بين إثيوبيا وإريتريا. وأوضح الاهتمام الذي أُبدي والجهود التي بُذلت للتوصل إلى توصية قابلة للتحقق خلال تلك الدورتين إحساس أفريقيا الشديد بالمسؤولية وتصميمها على حل جميع المنازعات في قارتنا بالوسائل السلمية. وفي نفس الوقت، ننظر بأسف شديد لما تسبب فيه هذا من كرب وألم للدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية. وتتمثل الحقيقة في أن هذا النزاع مفروض على إثيوبيا كنتيجة للعدوان الإريتري الصارخ على أراضينا.

واعتمد المجلس في دورته الاستثنائية، بعد مناقشة مطولة بشأن المسألة، قرارا بنّاء ووجه نداء يناشد الطرفين بأن يضعا بصورة متزامنة حدا لجميع الأعمال القتالية وأن يقبلا وينفذا توصيات الوسيطين. وقبِل الوفد الإثيوبي لدى الدورة الاستثنائية هذا النداء النبيل بتقدير وبالتزام كامل. وفي نفس الوقت، أعلنت حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أنها أيدت وقبِلت بالكامل مجموعة التوصيات التي تقدم بها الوسطاء. وتعتقد حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بأن تلك التوصيات تذهب إلى مدى أبعد من وقف إطلاق النار وتُعتبر أساسا لتحقيق تسوية نهائية لنزاع الحدود.

وواصلت الحكومة الإريترية مع ذلك استفزازاتها ورفضت مجموعة التوصيات. وعلاوة على ذلك، اختارت تصعيد النزاع إلى حرب كاملة، وعليها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الآثار المترتبة عليها.

وفي الوقت الحالي، فإن الكرة موجودة بوضوح وبصورة قاطعة في ملعب الحكومة الإريترية. وإذا كانت الحكومة الإريترية ملتزمة بالسلام فإنه من المحتم عليها أن تقبل مجموعة توصيات الوسطاء وأن تبدي اهتماما لا لبس فيه بالنداء الموجه من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية.

وتحث حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لذلك الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي بأكمله على العمل على إقناع حكومة إريتريا بوضع حد لموقفها المتعنت وأن تبدي استعدادها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية بأن تقبل على الفور وبدون شروط توصيات الوسيطين.

- - - - -